بحث مع الرئيس ساركسيان الأوضاع الإقليمية والدولية والعلاقات الثنائية

الراشد: الكويت حريصة على تعزيز العلاقات مع أرمينيا وتفعيل التعاون المشترك

■ نالبنديان: نقدر الدعم المادي والإنساني الذي تقدمه الكويت للنازحين السوريين

يريفان - «كونا»: بحث رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد مع رئيس ارمينيا سيرج ساركسيان أمس تطورات الاوضاع الاقليمية والدولية والعلاقات الثنائة بين البلدين وسبل تعزيزها في المجالات السياسية والبرلمانية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية والتعليمية.

ونقل رئيس مجلس الامة خلال اللقاء تحيات حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح الى الرئيس الارميني الذي استقبل الراشد والوفد البرلماني المرافق له في القصر الجمهوري بمناسبة زيارتهم لارمينيا.

بدوره حمل الرئيس الارميني رئيس مجلس الامة نقل تحياته واطيب تمنياته الى حضرة صاحب السمو امير البلاد ودعوة سموه لزيارة أرمينيا في الوقت الذي يحدده سموه.

وحضر اللقاء سفير دولة الكويت لدى أرمينيا بسام القبندي ورئيس لجنة الصداقة البرلمانية - الكويتية الارمينية النائب احمد المليفي ونائب رئيس اللجنة النائب الدكتور عبدالحميد دشتي واعضاء اللجنة النواب احمد لاري وعدنان سيد عبدالصمد وسعود الحريجي وعبدالله التميمي اضافة الى امين سر مجلس الامة علام الكندري.

كما حضر اللقاء رئيس لجنة الامن والدفاع في المجلس الوطني الارميني كوريون شاهينيان وسفير جمهورية أرمينيا لدى دولة الكويت فادي تشاشوغليان وعدد من كبار المسؤولين في رئاسة الجمهورية الارمينية.

وكان رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد بحث مع وزير خارجية ارمينيا ادوارد ناليندبان امس العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات اضافة الى تطورات الاوضاع الاقليمية والدولية لاسيما الازمة في سوريا.

واكد الراشد خلال اللقاء حرص الكويت على تعزيز العلاقات مع ارمينيا وتفعيل التعاون المشترك في المجالات السياسية والبرلمانية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

من جهته اعرب الوزير الارميني عن تقديره للدعم المادي والانساني الذي تقدمه الكويت للنازحين السوريين الذين فروا من بلادهم هربا من القتال وتدهور الوضع الامني.

وحضر اللقاء سفير الكويت لدى جمهورية ارمينيا بسام القبندي والوفد البرلماني المرافق للراشد اضافة الى سفير جمهورية ارمينيا لدى دولة الكويت فادي تشاشوغليان ورئيس لجنة الصداقة البرلمانية الارمينية الكويتية اربيك هوفهانيسيان وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية.

ويرافق الراشد وفد برلماني يضم رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية - الارمينية النائب احمد المليفي ونائب رئيس اللجنة النائب الدكتور عبدالحميد دشتي واعضاء اللجنة النواب احمد لاري وعدنان سيد عبدالصمد وسعود الحريجي وعبدالله التميمي.

الراشد أكد على تعزيز العلاقات الكويتية - الأرمينية

■ وفد مجلس الأمة يسعى لتحقيق الاستفادة من التجربة والخبرة البرلمانية الأرمينية

جانب من جلسة المباحثات التي عقدها الراشد

■ عبدالصمد: تسيير رحلات جوية مباشرة مع يريفان سيساعد في تعزيز العلاقات

وقال عضو لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية -الارمينية النائب عدنان سيد عبدالصمد أمس ان تسيير رحلات جوية مباشرة بين الكويت ويريفان سيساعد في تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين في مختلف المجالات.

وقال عبدالصمد في تصريح لـ«كونا» ان « فتح خط جوي مباشر بين الكويت ويريفان سوف ينمي العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات لا سيما السياحية» لافتا الى ما تتمتع به ارمينيا من طبيعة خلابة وطقس معتدل.

من جانب آخر اشاد عبدالصمد بنتائج الاجتماعات التي عقدها الوفد البرلماني الكويتي الذي يزور ارمينيا برئاسة رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد موضحا انه تم خلالها بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها في مختلف المجالات لا سيما البرلمانية.

وقال ان من بين الاهداف التي يسعى وفد مجلس الامة لتحقيقها الاستفادة من التجربة والخبرة البرلمانية الارمينية لاسيما فيما يتعلق بتطبيق نظام لجنة القيم وبرلمان الشباب.

تفعيل التعاون المشترك أهم مخرجات الزيارة

«المالية» تحسم علاوة الأولاد والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة

«التشريعية» تبدأ مناقشة استجواب الحمود لتحديد مدى دستوريته

لجان المجلس تواصل بحث القضايا والأولويات

تعود مجموعة من لجان مجلس الأمة إلى عقد اجتماعاتها اليوم لمناقشة مجموعة من القوانين المهمة الموجودة على جداولها، حيث تناقش لجنة حقوق الإنسان ودارسة أوضاع غير محددي الجنسية الاقتراحين بقانونين في شأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددي الجنسية المقيمين في دولة الكويت.

كما تناقش لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مجموعة من الاقتراحات بقوانين، منها مشروع قانون في شأن تنظيم الوكالات التجارية، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي ووزير التجارة والصناعة أنس الصالح.

هذا ومن المتوقع ان تحسم اللجنة المالية البرلمانية خلال الاجتماع موقفها من الاقتراحات بقوانين الخاصة بمنح زيادة علاوة الاولاد والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة خاصة بعد ان كانت اللجنة التشريعية قد احالت تقريرها للجنة المالية والذي انتهت فيه الى الموافقة على الاقتراحات المشار اليها.

بدورها، تناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مجموعة من الاقتراحات بقوانين، حيث اكد عضو اللجنة النائب خالد حسين الشطي ان اللجنة حريصة على انجاز تقريرها بشأن استجواب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود خلال مدة الشهر التي اقرها المجلس.

وقال الشطي في تصريح له وارد في اجتماع اللجنة التشريعية اليوم ومن خلال بند ما يستجد من اعمال ان تبدأ اللجنة في مناقشة مدى دستورية محاور استجواب وزير الداخلية، بناء على تكليف المجلس.

وبين ان اللجنة حريصة على انجاز تقريرها خلال فترة الشهر التي حددها لها المجلس، مستبعدا ان تطلب اللجنة تمديدا من المجلس للانتهاء من تقريرها بشأن الاستجواب، مؤكدا انه لايستطيع ابداء رايه في المثالب الدستورية التي شرحها وزير الداخلية خلال طلبه احالة الاستجواب الى اللجنة التشريعية، الا بعد الاطلاع على السوابق القانونية وعلى مذكرة الوزير التفصيلية التي تعهد بتقديمها الى اللجنة.

ونوه الشطي بان اللجنة التشريعية ستستكمل في اجتماع الغد الاحد مناقشة التعديلات المقدمة على قانون الـB.O.T، وهي من التعديلات المهمة التي تحرص اللجنة التشريعية على الاسراع في انجازها.

■ الشطي: حريصون على إنجاز التقرير الخاص بوزير الداخلية وأستبعد طلب التمديد من المجلس

تصب في مصلحة جميع الأطراف وتقود إلى التهدئة

البذالي: إحالة استجواب وزير الداخلية إلى «التشريعية» .. خطوة موفقة

اعتبر النائب بدر البذالي إحالة مجلس الامة طلب الاستجواب المقدم الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الى اللجنة التشريعية والقانونية بناء على طلبه بالخطوة الموفقة، التي تصب في مصلحة جميع الاطراف، وتقود إلى التهدئة.

واضاف البذالي ان نتيجة التصويت التي جاءت بالغالبية المريحة التي حصل عليها قرار احالة الاستجواب إلى التشريعية بعد موافقة 46 عضوا من أصل الحضور وعددهم 61 عضوا ورفض 14 عضوا فيما امتنع عضو عن التصويت، تحمل اشارة واضحة على ان لدى مجلس الامة الرغبة الصادقة في التعاون مع الحكومة وإعطائها الفرصة القانونية في التمسك بحقها، واعادة النظر في الممسكات الموجودة عليها لاصلاحها.

وفي المقابل طالب البذالي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود القيام بمسؤولياته التي يمليها عليه موقعه في الحكومة، فهو المسؤول الاول عن الملف الأمني، وعليه ايلاؤه الاهمية التي يستحقها وبما يمليه دوره عليه، مشددا على ان مجلس الامة لن يتواني عن محاسبة المسؤول عن أي تجاوز، ومنحه الفرصة للحكومة يأتي من باب تأكيد نوابه على التعاون مع الحكومة في معالجة مواطن الضعف.

وبين انه اذا كانت اداة الاستجواب أهم مظاهر الرقابة الفعالة على أعمال وتصرفات الحكومة، الا انه مع توظيفها لالتقاء أهداف السلطتين في تحقيق المصالح العليا لبناء مستقبل افضل للكويت، مبينا أن قرار إحالة استجواب الحمود إلى التشريعية يجسد التزام مجلس الامة بجميع الضوابط الدستورية والقانونية المقررة للاستجواب ويراعي حقوق الوزراء.

وتابع قائلا: مخطئ من يعتقد ان غالبية اعضاء مجلس الامة ترغب في استهداف وزير بعينه، والموافقة على احالة استجواب الحمود إلى التشريعية يعزز توجه المجلس إلى الاصلاح، وفي ان غايته الحقيقية تنحصر في الوقوف على أي مخالفة في اعمال أي وزير ومحاسبة المخطئ برسم الامانة التي يحملها نواب مجلس الامة في الدفاع عن مكتسبات الشعب.

وشدد البذالي على اهمية تلبية دعوة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد إلى النواب في توظيف ادواتهم الدستورية بما يخدم الصالح العام والتعاون مع الحكومة في تقويم ادائها بالطريقة المثلى، مؤكدا على احترامه لكل نائب في استخدام اداة الاستجواب شريطة ان يكون ذلك متوازنا وبهدف الاصلاح.

ودعا الحكومة إلى عدم التذرع بالاستجوابات وان استخدام هذا الحق يمثل حائط صد لخططهم التنموية، لافتا إلى ان جميع برلمانات الدول المتقدمة تستخدم حقها الدستوري في مساءلة الوزراء دون ان يخل ذلك أو يعيق مسيرتهم الاصلاحية وتقويم اخطائهم.

واعرب عن تفاؤله بدور مجلس الامة للمرحلة المقبلة ومساندة الحكومة في احداث نقلة مستحقة بين اجهزتها بما يلبي المنشود منها، ويعكس دوره الحقيقي في إحداث تنمية مستدامة للبلاد سواء في بيئتها التشريعية أو الاقتصادية وغيرها من الواجبات التي انتخبه الشعب من اجلها.

وعاود تاكيده على ان مجلس الامة الحالي ليس صداميا كما يروج البعض انما يأتي دوره الفعال في التعاون مع سائر المؤسسات الدستورية لمكافحة الفساد، وتحقيق الإصلاح الشامل لكل أجهزة الدولة، ومواجهة التحديات المرتبطة بنظام التعليم والصحة والكهرباء والماء والمواصلات، وبناء المساكن للمواطنين وغيرها من القضايا المتجذرة في البلاد.

وبين البذالي ان برنامج عمل الحكومة لا يمكن تنفيذه بمعزل عن تعاون مجلس الامة ونوابه وتعاون المواطنين، لان الانجاز في هذا الشان انجاز للكويت وعمل لتحقيق تطلعات المواطنين مطالبا الحكومة بان يحمل نموذج عملها للمرحلة المقبلة رسالة تاكيد على جديتها في مكافحة الفساد والتركيز على دورها التنموي.

بدر البذالي

■ نتيجة التصويت تحمل إشارة واضحة على رغبة المجلس الصادقة في التعاون مع الحكومة

■ المساءلة يجب أن يتم توظيفها في تحقيق المصالح العليا وبناء مستقبل أفضل للكويت

أكد أنها آلية لمواجهة المخاطر الجسيمة التي تهدد دول الخليج

البوص: الاتفاقية الأمنية لا تخالف نصوص ومواد الدستور

أكد عضو مجلس الأمة سعد البوص أن الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تفرضها جملة من التحديات والمخاطر الأمنية الإقليمية التي تستوجب تعزيز التكامل الأمني بين دول الخليج لمواجهة تلك المخاطر، مشدد على أنه اطلع على كافة موادها ولم يجد فيها ما يخالف نصوص ومواد الدستور الكويتي.

ورأى البوص أن الاتفاقية الأمنية بموادها العشرين لا يوجد فيها أي انتهاك أو مخالفة للدستور الكويتي لاسيما أن المادة «1» من الاتفاقية أكدت أن التعاون بين دول الخليج بموجب أحكام تلك الاتفاقية محكوم بتشريعات كل دولة والتزاماتها الدولية وهي مادة حاكمة تبدد أي تخوف من مخالفة نصوص هذه الاتفاقية لأحكام الدستور.

وأوضح أن هذه الاتفاقية تدعم المحافظة على امن واستقرار دول الخليج وتحقيق اكبر قدر من التعاون من اجل المساهمة الفاعلة في مكافحة الجريمة بجميع أشكالها وصورها ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية وهو هدف كل مواطن خليجي.

وفيما تضمنته المادة «2» من الاتفاقية بشأن ملاحقة الخارجين عن القانون أو النظام أو المطلوبين أيا كانت جنسياتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة في حقهم، قال البوص ان الإجراءات ستكون حصريه لكل دولة على أراضيها لاسيما أن المادة «3» أوضحت بأن تعمل كل دولة طرف بالاتفاقية باتخاذ الإجراءات القانونية فيما يعد جريمة وفقا للتشريعات النافذة لديها عند تدخل مواطنيها أو المقيمين بها في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأطراف الأخرى.

وطالب البوص لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة بالإسراع في مناقشة الاتفاقية والانتهاء من اعداد تقريرها مراعاة للظروف الأمنية وحالة عدم الاستقرار التي تحيط بمنطقة الخليج وأعرب عن أمله أن يتمكن مجلس الأمة من نظر تلك الاتفاقية قبل نهاية دور الانعقاد الحالي.

سعد البوص